



مشروع ميزانية للسودان إنفاقها 11,8 مليار دولار

تدبّر حساب الاحتياطي البترولي. وستواصل الحكومة سياسة إنفاذ الغازاويين المستورد من رسم الورادات خالد العام المقبل المحافظة على الأسعار العالمية. وتتضمن الميزانية القرشة زيادة الأجور بنسبة 5% بالحد الأدنى ليرتفع إجمالي الأجور في صرف الميزانية من 418 مليون دينار إلى 521 مليوناً. كما تضمن مخصصات لاستيعاب 17 الف خريج منهم الفان بالمركز و15 ألفاً بالولايات. وأوضحت وزيرة الاقتصاد الوطني في مؤتمر صحافي أن اتفاقيات سلام دارفور والشرق سيتم عقدها في 5.67 مليار دينار بجانب مخصصات الصندوق القومي للأعمال ومبادرات التنمية بولادي التي تتلخص في جنوب كردفان وابي زيدية بنسبة 68%. على أساس 45 دولاراً للمبرملي في الدوالر يساوي 200 ديناراً كفرق الميزانية مع وجود 10 دولارات كفرق.

أجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 4.9% من 676 مليون دينار عام 2006 إلى 700 مليون دينار عام 2007، قمة بهار المالي 8.6% وارتفاع الفراشي المالي بنسبة 13% من 105 إلى 119 مليون دينار، أما غير الاقتراض فستزيد بنسبة بنسبة 2359 مليون دينار 11.8 مليون دينار بينما يبلغ إجمالي الإيرادات 1825 مليون دينار بزيادة 929 مليون دينار. يبلغ إجمالي الإيرادات 11,8 ملياراً أي حوالي 15% مقابل 13% في عام 2005.

وتشكل الإيرادات غير البترولية 50.1% بزيادة نصيب الحكومة القومية منها 1006 مليارات دينار (55.2%).

وسيكون نصيب الحكومة القومية من الإنفاق 55.2% فيما سيدفعه 16.2% من الحكومة الجنوبية 28.6% و28.2% للولايات الشمالية.

وقال وزير المالية لدى عرضه مشروع الميزانية في مؤتمر صحافي ان مشروع الميزانية للتوفيق بين طلاقه 2007 بقيمة 522,3 مليون دينار يهدف لمعدل نمو الاقتصاد 4% وخفض معدل التضخم إلى 8% واستقرار سعر المصرف في حدود 200 ديناراً للمبرملي في الدوالر أو ما يعادل 10 دولارات كفرق.

على أساس 45 دولاراً للمبرملي يدخل 1,3 مليار دينار عن مستواها في نهاية العام الماضي حيث تجاوزت حاجز المليار من العملات الصعبة في عام 2006 بحوالي 1,3 مليار دينار أو ما يعادل 10.9% من الناتج في عام 2005.

وبحسب الاقرارات التي قدمها الوزير فقد سجلت التقدّمات الاستثمارية ارتفاعاً سوقياً في عام 2005 بحوالي 1.3 مليون دينار أو ما يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو نفس العجز المسجل في قانون المواريثة الأصلي وذلك على الرغم من اتساره في زيادة الاحتياطيات الأجنبية في العام 2006 بحوالي 1.3 مليون دينار.

وبحسب تقرير العجز المالي الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء في نهاية عام 2005، فإن الميزانية تحقق مكاسب ملحوظة في عجز الميزانية.

وأضاف أن نسبة تغطية العجز المالي

التي كان أرقع بشكل غير مسبوق في عام 2005، وافتتحت بذلك مقدمة من 72.7% في نهاية عام 2005.

وأدت زيادة الصادرات مقتربة من

نسبة 2% عن مستواها في نهاية عام 2005.

استقراراً واضحاً في عجز الميزان التجاري الذي كان أرقع بشكل غير مسبوق في عام 2005.

وافتتحت الميزانية الجديدة بحسب من

نسبة 83.3% في نهاية عام 2005.

الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً إلى

الناتج المحلي الإجمالي تراجعا